



50 سنة من التنمية البشرية  
و  
آفاق سنة 2025

## الفصل الخامس

### إطار العيش وتنمية الإمكان الطبيعي

## 1. الإطار الطبيعي والموارد والبيئة: تحديات التنمية البشرية المستدامة

تستند النظرة للحالة وكذا للتطور والتدبير الذي عرفه الإطار الطبيعي للمغرب خلال الخمسين سنة الماضية من الاستقلال إلى تحليل يتمحور حول اعتبارين أساسيين هما: التقويم السياقي لمختلف القرارات والسياسات التديبيرية والاستغلالية للموارد الطبيعية والتي تم إعدادها وانجازها خلال هذه المرحلة، والوقوف على الآثار المترتبة عن هذه السياسات التديبيرية بالنسبة للتراث الطبيعي. وبالتالي فإن الأوراش والمشاريع الكبرى تمت دراستها وتقييمها على ضوء المعطيات المتوافرة والسياق الذي حدد هذه الخيارات والأولويات.

وهكذا، سنتناول بعض الاعتبارات المشتركة ما بين جميع هذه السياسات في الجزء الولى من هذا الفصل بهدف تشخيص الملامح الساسية التي هيكلت مشاريع هذه المرحلة. وسنتناول الدراسة على الخصوص بعض القضايا المحورية التي تشكل رهانات كبرى (مثل مسألة الماء)، وتجسد إكراهات يرتهن حلها بنجاح سياسات التنمية المستدامة المتبعة (مثل المسألة العقارية).

### 1.1. انشغال الاستدامة والتدبير المندمج

#### ❖ الإفراط في التوجه القطاعي الذي يظل في حاجة إلى التخفيف من حدته

لقد تم تبني سياسات النهوض بالإمكانات الطبيعية غداة الاستقلال، في ضوء ما كان متاحا للمغرب سنة 1955، وقد تحكمت في اختيار هذه السياسات باعتبار، من جهة، أهمية الحاجيات والانتظارات للساكنة ومن جهة أخرى، مستوى طاقات وحالة الموارد الطبيعية للمغرب في سنة 1955 ودنو مستوى تعبئة هذه الطاقات بالنسبة للإمكانات التي كان من شأن هذه الطاقات أن تتيحها. إلا أن العجز في البنيات التحتية وضعف التأطير والوسائل المالية مقارنة بالمتطلبات حد من الطموحات ومن الانطلاقة التي شهدتها البلاد غداة الاستقلال، مما أدى إلى الاقتصار على عمليات خطية خاصة بقطاعات بعينها، تدور حول أوراش كبرى، ذات دور تعبوي مثل عملية "الحرث" و"البذور" الخ. كما أن ميزانية الدولة، باعتبارها الممول الرئيسي لهذه العمليات كانت تتضمن اختيارات سياسية محسومة، إلى جانب سيرها وفق وتيرة عمليات التعبئة الخاصة بالرأسمال المادي. وقد كانت الدولة في كل ذلك، سواء على المستوى المركزي أو من خلال الهيئات الممثلة محليا الفاصل الرئيسي في ذلك: فقد كانت صاحبة المبادرة والمخططة والممولة والمنجزة لكل هذه الأوراش الكبرى.

فمنذ ذلك الوقت، لم يعد من المناسب التركيز على سير عمليات النهوض بالرأسمال المادي، بالحكم فقط على طابعها الخطي، لأننا حين نعود للحكم على هذه المرحلة السابقة باستخدام مفاهيم ومقاربات تنتمي للوقت الحاضر، فإننا لا يمكن إلا أن نسجل عجزا في الاندماج الترابي وخلا على مستوى تمفصل هذه المشاريع باعتبار عامل الزمن، لم يضمن لها الانسجام الكافي لإطلاق دينامية حقيقية للتنمية المحلية والجهوية. وهكذا، فإننا نلاحظ عجزا مزدوجا: الأول على مستوى التنمية المستدامة واحترام دوام تجديد الموارد مع ملازمة ذلك بالحفاظ على البيئة والوقاية من الخلل، الذي يمكن أن يصيب الأنظمة البيئية، أما الثاني فيتعلق بدينامية التنمية البشرية، التي اتسمت بمستويات متوسطة إلى ضعيفة، فيما يخص معدلات ووتيرة تطورها، مع وجود توزيع غير متوازن وغير عادل، سواء على المستوى الجغرافي أو الاجتماعي.

لكن ينبغي الإشارة مع ذلك، إلى أن العديد من السياسات التنموية كان من الضروري أن تمر من مراحل ملائمة انتقالية. وبالفعل، فإن المقاربة القطاعية كانت تفرض نفسها، مادامت هناك ضرورة للتأهيل قبل الانخراط في السياسات الإدماجية. وفعلا، ففي مرحلة أولى، كان لبعض المكتسبات وللنقل التكنولوجي وللدراسات المونوغرافية ولدراسة الحالات وللعمليات الرائدة فضائل مزدوجة. فقد سمحت باختيار التقنيات ودرجة اندماجها، وفي الوقت ذاته، أعطت الانطلاقة لمسلسل التغيير، من خلال التوضيح والانتشار على نطاق واسع. من المؤكد أن هذه المشاريع عرفت مصائر متباينة. فبعض المكتسبات لا جدال فيها، ولكن من البديهي ملاحظة كون النتائج لم ترتقي لمستوى الطموحات ولم تكن في مستوى الجهود والموارد المستثمرة.

ولا يمكن أن تعزى إخفاقات أو ضعف أداء هذه الأوراش، بالضرورة، إلى اختلالات في تصورها أو، في حالات أخرى، إلى تشتت المسؤوليات والمهام لمختلف الأطراف المعنية، وإلى عدم انسجام في برمجة العمليات ميدانيا وفي الجدولة الزمنية للإنجاز.

هناك أمر واقع، وهو أن الأوراش المفتوحة، خلال السنوات الأولى للاستقلال، كانت محكومة بمنطق الإنتاج، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخدمات الأساسية وفعلا، فإن المنظور الذي كان مهيمنا اقتصر على تدارك "الهوة" بدل العمل على إقامة تجهيزات قروية وحضرية إستراتيجية ومنهجية. يضاف إلى هذا انزلاق الأولويات نحو القضاء الحضري أو نحو المناطق القروية باعتبار خيارات سياسية بديلة. أما إكراه الميزانية، من خلال تنافس على الموارد المالية للدولة، فإنه أدى إلى نوع من التحكيم، حيث نتج عن طريقة رصد الاعتمادات نوع من التكريس والتزكية للمنظور القطاعي المفرط لعمليات التنمية.

وفي هذا السياق، فإن العديد من الأوراش المهمة الخاصة بتعبئة المياه والسقي والبنيات التحتية قد تم إنجازها، ولا مجال لأي تحفظ، بخصوص فائدتها ومستوى إتقانها. لكن أهمية الهوات وتزايد الانتظارات والنمو الديمغرافي ومحدودية الوسائل المتوفرة، إضافة إلى زيادة الوعي بالرهانات والحقوق لم تتيح الفرصة لهذه المنجزات، بالرغم من نجاحها من الناحية التقنية، كي تكون لها آثار جلية، على مستوى التنمية البشرية. أما بعد "التنمية المستدامة"، الذي يشكل اعتبارا حديثا نسبيا في إطار تصور مشاريع التنمية، فإن الدراسات النادرة، على كل حال، أو الغائبة تماما أو العديمة المصدقية لم يكن لها إلا قليل أثر على الحد من تدهور المجال القروي.

واليوم، حيث أصبح المغرب يعرف أوراشا مهيكلة هامة، فقد بات لزاما، أكثر من أي وقت مضى، جعل التنمية المستدامة في صلب هذه المشاريع. إن الدروس المستخلصة من الخمسين سنة الماضية أبانت بأن سياسة تدارك التأخير استندت، بالضرورة، إلى تحكيم يعطي الأولوية للأمد القصير، على حساب المدى الطويل. وقد انعكست الآثار السلبية لهذا التحكيم، ليس فقط على التوازنات الكبرى للأنظمة البيئية، بل أيضا على المشاريع نفسها. فهذه المشاريع تنطوي على تضارب للمصالح ومفارقات مابين النتائج الإيجابية والآنية، التي كانت تتمخض عنها وكذا نتائجها السلبية، التي لم تظهر إلا لاحقا. ومن أجل تجاوز هذا الوضع، فقد دعت الدولة للعب دورها التحكيمي ما بين مصالح الأفراد ومصالح الجماعة وما بين الأمد القصير والطويل، حتى يتسنى وضع الاستدامة في قلب المنظور التنموي وكيفية سيره.

#### ❖ لاتوازن مترتب عن تقابل حقيقي ما بين الفقر واستغلال الموارد الطبيعية

إذا كانت الموارد المعدنية وموارد الطاقة السطحية والباطنية تعتبر قابلة للاستنزاف، فإن الموارد البيولوجية بالمقابل تظل قابلة للتجديد، علما أن دوامها رهين بتدبير عقلاني لها. إلا أن غالبية سكان البوادي يعانون من نقص في البنيات التحتية، وضعف مستوى العيش، علاوة على كونهم يعيشون في المناطق الهشة على الاستغلال اليومي للموارد الطبيعية. وهكذا فإن الوضع الهش، عندما تتضاف إليه التغيرات المناخية الشديدة، التي تتخذ اتجاه تحول هيكلية، من شأنها أن يؤدي إلى إحداث خلل في الأنظمة البيئية واضطرابات في الوسط البيئي، على المدى المنظور، الشيء الذي تترتب عنه أضرار لا يمكن تداركها.

#### ❖ صراع ما بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية، ما بين الحاجات الآنية ومصالح الأجيال القادمة

إن دينامية تدهور الأوساط الهشة تتولد عنها، في الغالب، آثار تنمو وتتواصل مع الزمن. وفعلا، فإن الفقر يزيد من الضغط على الموارد الطبيعية في العالم القروي، إلى الحد الذي يفوق قدرتها على التجدد، كما أن استنزاف هذه الموارد يؤدي بدوره إلى المزيد من الفقر. وهكذا يستقر الفقر، بشكل أكثر استفحالا وخطورة، في الوقت الذي تكون فيه الموارد قد تعرضت للضياع، بصفة لا يعود من الممكن تداركها. فهذه المخاطر توضح مدى الصراع القائم ما بين المصالح الآنية للفرد (المستهلك أو أصحاب الحق) ومصالح الجماعة. وقد تمت معالجة هذا الصراع، دائما، من خلال مواجهة مابين المستهلك الذي يأخذ والإدارة التي تراقب وتحمي وتعاقب، وعندما يصبح الضغط على هذه الموارد السبيل الوحيد للعيش، بسبب انعدام الموارد أو المداخل البديلة، فإن تدبير هذه المواجهة يصبح غير ذي جدوى، مادام من غير الممكن حماية تلك الموارد، التي يلجأ إليها المستعملون، الذين أصبحوا غير معنيين بأي ردع أو عقوبة.

علاوة على هذه الآثار، الناجمة عن الفقر في العالم القروي وهشاشة الموارد الطبيعية، هناك الاستغلال المفرط للموارد المائية، وتدهور نوعيتها والرعي المفرط واجتثاث النبات وزراعة الأراضي الهامشية وانتشار التمدين في الأراضي الفلاحية الجيدة، وغيرها من الظواهر التي تم التعامل معها من زاوية تحكيمية، راهنت على المدى القصير، للتخفيف، حسب الإمكان، من المشاكل المطروحة آنذاك، دون تلافي مواجهتها مجددا، وبصفة أكثر تعقيدا، على المدى المتوسط أو البعيد.

إن الوعي - وإن كان حديث العهد - بأهمية الرهانات الكبرى لاختلال التوازنات البيئية وتعبئة كافة المجتمع الدولي من حول الأهداف التي حددتها قمة الأرض بـ "ريو دي جانيرو" عام 1992، أعطى نفسا جديدا للمقاربات التنموية المستدامة. وهكذا، فإنه تم إحلال بدل الطرق التقليدية في تصور البرامج من منهجيات عملية تستدعي التشارك والإشراك والإشراك للمجموعات الجمعوية والمستعملين وذوي الحقوق، وذلك من بداية تحديد المشروع على تسطيره ثم إنجازها. لقد أصبح هذا المفهوم الأخير حاضرا أكثر فأكثر في ممارسات العديد من الفاعلين في دوائر الدولة أو على المستوى المحلي، بصفة تدريجية، وغن كانت بطيئة. كما بدأ ذلك يتجسد من خلال العديد من المشاريع المتعلقة بالغابة والسياحة والرعي... يتعلق الأمر، إذن، بوعي ذي مضمون حقيقي، يرمي إلى توفير رغد العيش للسكان والمحافظة على الموارد الطبيعية، التي بلغ تدهورها عتبة الخطورة، سواء تعلق الأمر بالماء أو التربة أو الهواء أو الوسط الطبيعي. ومن الناحية الكمية، فإن هذا التدهور للبيئة يقدر بـ 8,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إن المغرب الذي يتميز بمناخ شبه جاف لا يتوفر إلا على موارد مائية طبيعية محدودة لا تتعدى 29 مليار متر مكعب سنويا، منها 70% من المياه السطحية و30% من المياه الباطنية. أما الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة، في ظل الظروف التقنية والاقتصادية الحالية، فهي تقدر بـ 19 مليار متر مكعب أي ما يعادل 700 متر مكعب لكل نسمة سنويا.

أتاحت مختلف المعاهدات الدولية الصادرة عن قمة ريو دي جانيرو، خصوصا المعاهدات الخاصة بمحاربة التصحر والتغيرات المناخية وحماية الغابة وحماية التنوع البيولوجي، للمغرب فرصة الانخراط في هذه الدينامية وبلورة برامج ومقارباته الخاصة في هذا المضمار. ويندرج، في هذا السياق، البرنامج الوطني لمحاربة التصحر وبرنامج العمل حول المساحات المحمية ووضع برنامج عمل وطني حول البيئة، كما دفعت المغرب إلى الاستثمار في آلية التنمية النظيفة المتفرعة عن انخراطه سنة 2002 في بروتوكول كيوتو... كل هذا ينم عن إدراك أفضل للمسألة البيئية في البلاد ويتيح أجوبة واعدة، وإن كانت ما تزال رهينة درجة التزام وتعبئة السلطة العمومية بتحويل هذه الممكنات إلى برامج عملية ملموسة.

## 2.1. المسألة المركزية الخاصة بالماء

### ❖ الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة بلغت مستوى الإشباع

وبفضل سياسة متواصلة، انطلقت في بداية الستينات، فإن المغرب استطاع أن يبني 110 من السدود، تسمح بتعبئة حوالي 70% من إمكانياته المائية وتخزين ما يناهز 16 مليار متر مكعب أي 480 متر مكعب لكل نسمة. فإذا ما كانت نوعية المياه السطحية جيدة، على العموم، سواء كميها للشرب أو للسقي فإن السديمات المعرضة لآثار الأنشطة البشرية أدت إلى التأثير على نوعية المياه الباطنية، مع وجود ميل إلى تدهورها، في المناطق التي تطرح فيها كميات كبيرة من المياه العادمة. وفي بعض القطاعات السقوية، حيث تستخدم المواد الكيماوية الخاصة بالزراعة بشكل كبير، وبالإضافة إلى الإمكانيات المذكورة، فإن بإمكان المغرب أن يعبئ مياها أخرى هي المياه العادمة التي يبلغ حجمها 500 مليون متر مكعب، والحال أنه لا يتم إعادة استخدام إلا 5% منها، في الوقت الحاضر، بعد تصفيتها.

إن محدودية هذا الإمكان تضع المغرب ضمن الدول التي تعيش مشكلة ندرة المياه والتي ستعرف نقصا حادا، في أفق سنة 2025، تجعل من الماء مسألة مركزية واستراتيجية. إن المعطيات المتعلقة بالتساقطات، خلال الخمسين سنة الأخيرة، سواء فيما يتعلق بتوزيعها في الزمن أو في المجال، قد أبانت، بما لا يدع مجالا للشك، بأنها تتجه نحو الانخفاض، مع ميل نحو أوضاع حدية (فيضانات وجفاف) خلال نفس السنة.

### ❖ سياسة مائية أبانت عن نجاعتها لكنها تعرف اليوم عدة صعوبات

منذ حصوله على الاستقلال، نهج المغرب سياسة قوية ودينامية في مجال الماء بهدف التغلب على الهشاشة المترتبة عن التقلبات المناخية، وذلك من خلال التحكم في المياه وتخزينها، إبان السنوات المطيرة، لمواجهة الحاجة الناجمة عن سنوات الجفاف. وهكذا فقد تمثلت الأهداف في الاستجابة للطلب المتزايد على الماء الشروب، من طرف السكان، وتزويد الفلاحة بماهي في حاجة إليه قصد توفير الحاجات الغذائية، وتشجيع فلاحه التصدير. وقد تمثل التحدي آنذاك، الذي تم رفعه عمليا سنة 1998، في السعي إلى سقي المليون هكتار مع نهاية القرن الماضي.

إن سياسة السدود، التي أعطى انطلاقها جلاله المغفور له الملك الحسن الثاني، منذ سنة 1967، تترجم سداد الاختيارات الاستراتيجية في هذا المجال، حيث تم تسجيل نتائج طيبة، بالنسبة للعديد من الجهات في المملكة. فإذا ما تمكنا من اجتياز الخمسين سنة الماضية دونما أزمات مائية كبرى في المغرب، بالرغم من تضاعف الحاجة إلى المياه ثلاث مرات، وتردد فترات الجفاف واستمرارها لمدد أطول وبحدة أشد؛ فإن ذلك لم يكن ممكنا إلا بفضل هذه السياسة الحكيمة؛ ذلك أن هذه السياسة منحت للمغرب الأمن المائي والغذائي، وحسنت من دخل الفلاحين، وضاعفت من الإنتاج الفلاحي وتنوعه، إلى جانب نمو الصادرات الفلاحية. وتمثل حصة القطاع المسقي من القيمة المضافة الفلاحية نسبة تقارب 45% خلال السنوات ذات التساقطات الكافية وتناهد نسبة 75% خلال سنوات الجفاف، مؤدية، بالتالي، دور آلية تخفيف الضغط من حيث الأمن الغذائي وتزويد البلاد بالمواد الغذائية.

ومع ذلك، لا بد من الإشارة هنا إلى أنه إذا كان رهان المليون هكتار قد تم تحقيقه بنجاح، فإن مجهود تعبئة الموارد المائية ما يزال يعاني من جانبيين كبيرين للعجز يحدان من مردودية الاستثمارات في القطاع المائي: أولاها أن الفارق ما بين المساحات الواقعة في مجال السدود المجهزة لم يسمح بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المائية المتوافرة. وثانيهما يتمثل في كون نسبة كثافة الزراعة على مستوى المساحات المسقية ما تزال ضعيفة إلى أقصى حد مقارنة مع الطاقات الممكنة.

وفضلا عن هذا الجانب المتعلق بتعبئة الموارد المائية، الذي يعد إحدى النجاحات الحقيقية للمملكة في مجال الماء، فإن مآل المياه العادمة وتلوث المياه شهدا، خلال هذه الفترة، اهتماما ونجاحا أقل: فإلى حد الآن، نجد أن أغلب المدن الكبرى والصناعات الأساسية في البلاد ما تزال تلقي بمياهها العادمة في المسالك الطبيعية، من أنهار وبحار ومحيط، دون

أدنى معالجة. ولم يمر وقت طويل حتى تجلت الانعكاسات السلبية على نوعية المياه في الأنهار والسدود والفرشات الباطنية، وبسرعة كبيرة خلال العقد الأخيرين، مما مكن بذلك من وضع حد للإمكانيات الحقيقية المتاحة من المياه المعبئة، من خلال نوعية هذه المياه. وقد نجم عن كل ذلك تدهور للوحيش والنبات وبخاصة الأنظمة البيئية المائية. وهو تدهور يكلف ثمنا باهضا بالنسبة للبلاد يقدر حاليا بأزيد من 15 مليار درهم سنويا، أي ما يعادل 6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إن تجزيء العمليات وعدم التوافق بين الزمان والمجال فيما يتعلق بالجهود المبذولة على مستوى المنجزات الهيدرولوجية والتجهيزات الهيدرو-فلاحية، من جهة، وعلى مستوى معالجة الأحواض، من جهة أخرى، أثرا سلبا على طاقات الاحتواء وعلى مستوى البقع الأرضية بسبب عمليات انجراف وتعرية تبلغ مستويات مقلقة في بعض أعالي الأحواض. كما أن مستويات توحل أحواض السدود يتسبب سنويا في احتلال مساحات تعادل حقينة 75 مليون متر مكعب، أي ما يساوي حقينة سد من الحجم المتوسط من شأنه أن يضمن ري أكثر من 10000 متر مكعب. وهذه الآثار ناتجة عن رؤيا قطاعية ومقطعة تحد من مدة حياة السدود وتتسبب للقطاعات المنتجة في خسارة أرباح في المساحات التي من شأنها تطوير زراعة "مضمونة" ذات تنافسية عالية وبإمكانها الرفع من مستويات مردوديتها.

**منذ الإعداد لانطلاقها، ركزت السياسة المائية المتبعة في المغرب، ولمدة طويلة على تعبئة الموارد.** فالانشغال بالطلب لم يحصل إلا عندما تبين من الحصيلة بأن هناك هشاشة فيما بين الطلب والكميات المتوافرة، خلال فترات الجفاف، التي تكررت خلال سنوات الثمانينات، إذاك فقط وضعت سياسة للتدبير المخطط للمياه في المغرب، تخص الأحواض المائية مع إشراك المستهلكين. وقد أدى كل ذلك إلى التصويت على قانون الماء سنة 1995. وهو القانون الذي يتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية، من ضمنها وحدة مصادر المياه وتدبيرها بكيفية مدمجة وغير ممركة، بحسب كل حوض مائي، مع الحرص على جعل التدبير تشاركيا مع المستهلكين، والتحكم في التدبير واقتصاد هذا المورد.

**ومنذ ذلك الحين، بذلت جهود للحد من الطلب، أتت أكلها نسبيا على مستوى الماء الشروب.** وقد كان من الممكن بلوغ هذه النتائج، بفضل إدخال نظام التسعيرة، بحسب مستوى الاستهلاك، إلى جانب الجهود التي بذلت في مجال السقي، باعتباره يشكل القطاع الأكثر استهلاكاً للمياه، إلا أن هذه النتائج تبقى مع ذلك دون المستوى المطلوب.

وباعتبار أن الماء يشكل، في القطاع الفلاحي، عنصر إنتاج، فإن نجاح هذه المقاربة يبقى، إلى حد بعيد، رهين الجهود ومنهجيات الاستثمار الفلاحي حيث ينبغي أن تقابل عملية تحيين سعر الماء وتحتويها عمليات تكافئية من قبيل الرفع من المردودية وحسب تدبير الاختيارات في مجال المزروعات ذات القيمة المضافة العالية واعتماد تقنيات ري تراعي ضرورة الاقتصاد في الماء.

وإذا كانت الانعكاسات الاقتصادية الإيجابية المنتظرة من القطاعات المستعملة للماء (الفلاحة على الخصوص) لم تكن في مستوى التوقعات، فإن نجاعة سياسة السدود تأكدت من خلال نتائجها. وما تزال الجهود الرامية إلى تعبئة وضبط المياه ضرورية أكثر من أي وقت مضى، شريطة مواكبتها بتأهيل فعلي لأساليب استعمال هذا المورد الحيوي والاستغلال الأمثل لكل متر مكعب من الماء. وبهذا الصدد، أضحت الحاجة ملحة لفتح نقاش موسع حول سياسة إعادة هيكلة القطاع، بهدف تدبير النزاعات حول استعمال الماء، المتوقعة في الأمد القصير.

### 3.1. موارد التربة والمسألة العقارية

**تبلغ موارد التربة الزراعية،** أو ما يطلق عليه عادة الأراضي الصالحة للزراعة، حوالي 8.7 مليار هكتار، أي أقل من 13% من المساحة الإجمالية للبلاد. وهذه المساحة لم تفتأ تتزايد، حيث انتقلت من 7 مليون هكتار إلى 8.7 مليون هكتارا ما بين سنتي 1970 و2000. وقد تم هذا التوسع على حساب أراضي الرعي والغابات التي تحولت إلى أراضي زراعية دون أن تكون صالحة لذلك. في هذا السياق، وفي الوقت الذي يوجه استعمال الأراضي الخصبة نحو استعمالات أخرى غير فلاحية، تحاول عمليات إزالة الحجارة من الحقول توسيع المساحات الزراعية المستصلحة في المناطق البور. ومن المؤكد أن هذه العمليات تنعكس إيجابا على القيمة العينية للأراضي، ولكن نجاعتها تستدعي نقاشا، خصوصا في سياق تنافسية كبيرة على موارد الميزانية، وفي أفق ستصبح فيه الأرض من جديد عنصر إنتاج، على ضوء اتفاقيات التبادل الحر، عوض أن تبقى مجرد ميدان للمضاربة. إن ممارسة فلاحية تنافسية تقتضي التحكم في عناصر الإنتاج وفي مقدمتها العنصر المائي. وقد تمكنت تعبئة الموارد المائية من تأمين هذه الجوانب على ما تعادل نسبته 2% من مجموع المساحة الوطنية. ولكن، بالمقارنة مع عدد السكان، يلاحظ أن معدلات الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات المسقية تنحوا نحو النقص، بالنظر لعدد السكان.

هناك درسان يمكن استخلاصهما من هذه الوضعية: الأول يتعلق بأوجه استعمال الأراضي والثاني يخص تدهور التربات.

## ❖ المسألة المركزية لوظائف الأراضي

تنتشر في حوالي 90% من الأراضي الصالحة للزراعة فلاحية مطرية يعيش منها، كلا أو جزءا، أزيد من 80% من الساكنة القروية في البلاد. فهذه الزراعة محكومة بالصدفة، لكونها خاضعة للتقلبات المطرية ولصغر حجم استغلالياتها الزراعية، الشيء الذي يحول دون استخدام أية آليات أو ممارسات زراعية متقدمة. ويعرف هذا القطاع تطورا سلبيا جدا، ناجم عن تعدد وتراكم عوامل نزوح السكان، في الوقت الذي تجذبهم المناطق الحضرية، حيث تنساب تيارات الهجرة خلال فترات الجفاف، على الخصوص.

إن الممارسات الزراعية، التي تركز على إنتاج الحبوب، تخضع للعقنة القائمة على "الحد الأدنى من المخاطر"، أي تجنب القيام بأي استثمار في هذه الزراعة. وينتج عن ذلك، أنه حتى خلال السنوات التي تتساقط فيها كميات كافية من الأمطار، فإن مستوى المردودية، وبالتالي المداخيل لا تتجاوز، إلا نادرا، مستوى سد رمق العيش. وقد توصلت محاولات إقامة آليات تأمينية لتغطية مخاطر، هذه الفلاحة إلى نتيجة مفادها أن الفلاحة التقليدية تنطوي على مخاطر لا يمكن تأمينها. إزاء هذا الوضع، أصبح من الضروري والعاجل العمل على إعادة النظر في طرق استعمال هذه الأراضي من النواحي الفلاحية والاقتصادية، كتوجه لا محيد عنه.

وفي القطاع المسقي، فإن تدبير الموارد المائية المعبأة وتقنيات السقي والممارسات الزراعية لم تسمح، في مجموعها، كلها باستثمار كل إمكانيات الإنتاج المتاحة. وفي هذا الصدد، سيكون بإمكان الفلاحة المسقية، حيث تسمح كل من التربة والماء بالتحكم في الممارسات الزراعية، من أن تتوسع لتبلغ حوالي 1.7 مليون هكتار، كحد أقصى للأراضي القابلة للسقي تقنيا، في ظل شروط اقتصادية مقبولة. إلا أن هامش الإنتاجية من خلال الاختيارات الحكيمة للمزروعات، وتحويل وتأمين الإنتاج والتنظيم والتحكم في مسالك التسويق؛ كلها قضايا لا تخلو من أهمية أيضا. ومن زاوية تدبير نذرة الموارد المائية، و ما يمكن أن يحدث من نزاعات حول استعمال المياه، على المدى المتوسط (الفلاحة ومياه الشرب والمياه الصناعية...) فإن أسعار هذه المادة الحيوية ستشكل إحدى عناصر التحكيم. أما بالنسبة للفلاحة المسقية، فليس لها من حل سوى السعي إلى تحقيق إنتاجية أكثر، بهدف احتواء إعادة التقييم لتسعيرة مياه السقي، التي لا مفر منها مستقبلا.

وفيما يتعلق بأراضي المرعى، التي تشكل حوالي 30% من التراب الوطني (21 مليون هكتار)، والتي تنتمي، في أغلبها، من حيث نظام ملكيتها العقارية، للأراضي الجماعية؛ فإنها تعاني، بدورها، من تدهور كبير، نسبيا، نظرا لما تتعرض له من رعي مفرط واجتثاث، في اتجاه استعمال غير مناسب، في الغالب. وتتضاعف آثار التدهور هذه بفعل تواتر فترات الجفاف، التي أصبحت أكثر طولاً وحدة، مفضية، ولاسيما إذا ما استمرت الأحوال على هذا النحو، إلى التصحر.

## ❖ تدهور التربة ومسألة الهياكل العقارية المطروحة باستمرار

يشكل ضياع المواد من التربة، بفعل التدهور الذي تعرفه مختلف الأحواض المائية، تحديا كبيرا لما له من انعكاسات مباشرة على تدهور الأراضي، والحد من الطاقة الاستيعابية للمنشآت المائية ومن مدة بقائها. وتبقى وتيرة معالجة هذه الأحواض وضعف برامج حمايتها وإصلاحها، إلى جانب تشتت هذه العمليات في الزمان والمكان، في مستوى لا يسمح بمواجهة ما يهددها من مخاطر. ذلك أن معالجة 75000 هكتار سنويا، على الأقل، ستطلب معها معالجة 1.5 مليون هكتار من الأراضي المهتدة في الأحواض حوالي 20 سنة.

كما أن الأراضي القريبة من المراكز الحضرية تستغل (وما تزال لحد الآن بوتيرة تبلغ 4000 هكتار سنويا) كمخزون عقاري لتوسع المدن، في حين أنها تشكل أراضي خصبة، تصلح، بالدرجة الأولى، للفلاحة.

إن الضغط الحاصل على الأراضي لا يعود دانا إلى الرغبة في البحث عن نشاط منتج يندرج ضمن دينامية اقتصادية عقلانية. فمن جوانب عديدة، ليس هناك أدنى علاقة بين سعر الأراضي الفلاحية وما يمكن أن تدره من مداخل. فالأرض توقفت عن لعب دورها كوسيلة للإنتاج لتتحول إلى موضوع للمضاربات العقارية بسبب الرغبة في القيام بتوظيفات خالية من الضرائب أو سعيا لقيام بفلاحة المضاربة أو جعلها موضوع احتلال مرخص في الوقت الذي يتوفر فيه للمغرب مساحة زراعية محدودة أن هناك ضرورة لمراجعة الجبايات الفلاحية من هذه الزاوية بغية استعادة الممارسات العقلانية لتعبئة المخزون العقاري الفلاحي خدمة لصالح الجماعة الوطنية. إلا أن هذا الملف لا ينبغي أن تتم معالجته على أسس محسباتية محضة، باعتبار أن مستوى المداخل بالنسبة للخزينة العامة والذي من شأن إخضاع الفلاحة للضريبة من جديد، دره ليس بالهدف الأساسي. ما فتئ يؤجل لأسباب تتعلق بالمحاسبة ليس إلا، على اعتبار أن أي مراجعة للجبايات الفلاحية لن يكون لها أثر كبير على مداخل الدولة.

وفي موضوع شديد الارتباط بالضغط على الأراضي، فإن مسألة الهياكل العقارية في المغرب تعكس واقعا ظل جامدا منذ أمد طويل مما يزيد من عرقلة للتنمية الفلاحية على وجه الخصوص. وفعلا، فإن هذه المسألة الأساسية لم تعرف

أي تغير يذكر منذ الاستقلال حيث ظل التعايش قائما ما بين أنواع من الملكية لا تتناسب وضرورة القيام باستغلال عصري كثيف للأراضي إلى جانب ضعف التسجيل والحماية القانونية لها.

والجدير بالملاحظة أن الجوانب المرتبطة بالوضع القانوني للأراضي والهياكل العقارية بشكل عام معروفة باعتبارها كانت دائما من بين القضايا التي تطرح باستمرار عند مناقشة الفلاحة في المغرب: يتعلق الأمر بداية بضعف حجم الاستغلاليات والتجزء الشديد والسلب للملكيات: فإذا ما كان متوسط الاستغلاليات هو 6,1 هكتار فإن 71% من المليون ونصف وحدة إنتاجية التي تحتويها البلاد لا تزيد مساحتها عن 5 هكتار، وهي تغطي ربع مجمل المساحة الصالحة للزراعة. ومن وجهة الوضع القانوني للأراضي فإن ربع المساحة الصالحة للزراعة تهيمن عليها ملكيات عقارية عتيقة وهشة مثل: أراضي الكيش والحبوس والأملاك العمومية وخاصة الجماعية التي تمثل لوحدها 18% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.

وأخيرا، فإن الاستغلاليات في أغليبتها العظمى لازالت بعد مضي نصف قرن على الاستقلال لا تتوفر على رسوم عقارية لعدم إخضاعها للتسجيل والتقييد في المصلحة التوبوغرافية الشيء الذي من شأنه أن يضمن وجودها القانوني واستعمالها الاقتصادي والمالي.

**ومع ذلك، فإذا ما كان هذا التشخيص قائما ومتفقا في شأنه، فإن من اللازم التخفيف من حدته لاعتبارين اثنين لا يخلوان من أهمية:** يرتبط الأول بالوضع القانوني لهذه الأراضي الجماعية التي بفضل هذا الوضع بالذات تمت المحافظة عليها حيث أقلت من المضاربة والتبديد، أما الثاني فهو يتعلق بالصعوبات التي وجدها أصحاب القرار في التوفيق ما بين ضرورة مراجعة الأوضاع القانونية المعقدة لهذه الأراضي والتوازنات القائمة في المجتمع القروي ( الأراضي الجماعية ونظام الإرث القاضي بالقيم أو الشياخ اللذان لا يسايران الإنتاج معا...) والبحث عن السلم الاجتماعية: وهي مهمة حساسة لا مفر من أن تفرض نفسها اليوم من خلال الرهانات الجديدة للفلاحة المغربية وخاصة في ظرفية سياسية وتشاركية تبدو مناسبة أكثر.

#### 4.1. التراث الغابوي

**تغطي الغابة ما يناهز 8% من مجمل مساحة التراب الوطني، وبالتالي فالمغرب يوجد في مرتبة دون المعدلات الأدنى ( 15 إلى 20% ) الصالحة للتوازنات البيئية.** وتعاني الغابة المغربية من الإكراهات التي تعاني منها الغابة المتوسطية، فهي ليست غابة إنتاج بقدر ما أنها غابة محافظة، تقوم إلى جانب ذلك ببعض الوظائف البيولوجية والترفيهية. وقد بلغ مخزون الأخشاب في الغابات حوالي 160 مليون متر مكعب يغطي البلوط الأخضر 45% منها. فالمخزون في الهكتار الواحد ضعيف إذن وهو يتراوح ما بين 200 متر مكعب / الهكتار ( الأرز ) 500 متر مكعب / الهكتار بالنسبة للأنواع الأخرى. ويمثل خشب الاحتراق ضمن هذه الثروة 75% من المخزون في حين لا يتجاوز خشب البناء 25% والخشب المصنع كعجين للورق ( الكالبتوس أساسا 2%.

**تعوق الإكراهات المناخية المرتبطة بالتساقطات غير المنتظمة والعشوائية وغير الكافية كل جهود إعادة التشجير، كما تحد من نجاحها.** وتمتد فترات الحزة من ماي إلى أكتوبر مما يزيد في تهديد الغابة بالحرائق هي أيضا.

**ويعود اجتثاث الغابة إلى الاستعمالات المتنوعة للسكان.** فإلى جانب الانعكاسات المباشرة للجفاف على الغابة، فإن هذه الأخيرة أضحت ملجأ للعديد من قطعان الماشية بمستوى يتجاوز قدراتها الفعلية من 4 إلى 5 مرات. لذا تترتب عن مجموع هذه الآثار تحملات كبيرة ينجم عنها اضطراب للتوازن البيئي الغابوي يؤدي بدوره إلى بعض أشكال التصحر الخفي. وعليه فإن من الضروري والحالة هذه، إعادة ضبط حقوق الاستعمال وتحديد التحمل الرعوي للغابة باعتبارها أولويات تطرح نفسها اليوم في غياب أي إمكانية للتجدد الطبيعي في ظل الظروف الحالية لضغط البشري الموجود ولكون تدهور الغابة يعد في نفس الوقت تهديدا للنظمة البيئية بكاملها.

**خمسون سنة بعد الاستقلال، لم يتم تحديد سوى 6% من المساحات الغابوية في منطقة الريف.** في حين يتواصل الضغط على المساحات الباقية حيث يضيع سنويا 4500 هكتار بسبب الاجتثاث الذي يستهدف إزالة الملك العمومي والاستحواذ على الأراضي. فالخاسر الأكبر في هذه اللعبة إذن هو الغطاء الغابوي، لذا يتمثل التحدي الأساسي في التحديد العقاري، ولو إكراهها، للمنطقة الشمالية حيث من الأفضل التوصل إلى أي حل تفاوضي ونهائي بدل الإبقاء على الوضع الحالي الذي سيفضي في خلال بضعة عقود إلى اخلاء الريف كليا من كل غطاء غابوي.

**إن الغابة المغربية مازالت تؤدي ثمن وضع هيكلية يتسم بغياب الطاقات الأحفورية.** ذلك أن تزايد الطلب على الطاقة وانخفاض الإنتاج خاصة من مادة الفحم أديا إلى ارتفاع الضغط على طاقات الكتلة الجيائية التي تشكل 30% من حصيلة الطاقة الوطنية. كما أن الموارد الغابوية تعاني هي أيضا من جراء ذلك ضغطا يتمثل في اقتلاع الحطب بشكل يتجاوز إمكانيات الإنتاج الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى حصول " صدمة الحطب " وعدم توازن تام للنظام البيئي الغابوي في المستقبل القريب. كما أن هذه الوضعية مرشحة لمعرفة ضغوط أكثر خطورة بسبب تزايد استهلاك الطاقة في المغرب في

تناسب مع الطلب الحاصل عليها بفعل التنمية التي تعرفها البلاد. ويبقى هذا التطور من قبيل الاحتمال خصوصا وان مستوى الاستهلاك الوطني للطاقة لازال ضعيفا جدا حيث أنه لا يتجاوز %0,4 طن معادل للبتترول لكل نسمة مقابل 0,75 في مصر و 0,82 في تونس و 1,15 في تركيا و 3,13 في إسبانيا.

## 5.1. التنوع البيئي والتوازنات البيئية والتلوث

### ❖ التنوع البيئي : أحد العناصر الأساسية للتوازنات البيئية الهشة

يتميز التنوع البيئي في المغرب بغنى لا مثيل له في الحوض المتوسطي حيث يتوفر على 24000 نوع حيواني و 7000 صنف نباتي. ويضاف إلى هذا التنوع البيئي تنوع للأنظمة البيئية سواء منها القارية ( حوالي 40) أو الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية المتوسطية والأطلسية. فهذه الثروات البيئية ذات قيمة للاستهلاك والاستعمال من الصعب تقديرها، ناهيك عن الدور الاجتماعي الهام الذي تلعبه.

إلا أنه تتهددها مخاطر جمة ترجع بالأساس إلى تعدد الأنشطة البشرية، ذلك أن التزايد الديمغرافي من جهة والتنمية الاقتصادية على حساب الموارد الطبيعية من جهة أخرى تؤديان إلى إفقار هذا التنوع البيئي. لذا فان 25% من الأنواع النباتية مهددة بالانقراض (1700 صنف نباتي) وحوالي 600 نوع حيواني بلغت حد عدم التوالد مما يضعها في لائحة الأنواع السائرة في طريق الانقراض. ويتضمن المربع أدناه لائحة بالحيوانات التي انقرضت والتي لا يأتي إلى الظن بتاتا بأنها كانت موجودة في المغرب إلى عهد قريب.

#### أنواع عديدة اختفت من المغرب خلال القرن العشرين

تمساح النيل ( جنوب فم الحسن وجنوب أسا وجنوب عفا سنة 1951 )، النعامة ذات العنق الأحمر، الصقراوريكو Oricou، الحبريم ( فم زكيد 1945)، المهاة ( تهلات 1956 )، الغزال لولبية القرن (منطقة دكالة 1973 ) أسد الأطلس ( أسا وطانطان 1935، تادرت 1942 ) ومن الأنواع التي يكشف مستقبلها الغموض نجد قط الرمال والفهد الصغير المنقط وابو منجل الأفرع.

أما تلك المهددة فعلا بالانقراض فهي الغزال دورقا Durca والضبغ المخطط و عناق الأرض والفهد والحبارية والأفعى الصادمة والصل أو الكوبرا.

كما أن النبات والوحش الموجود في البحر والمياه العذبة مهدد هو أيضا حيث يتجلى ذلك بوضوح من خلال النقص الحاصل في موارد الصيد. وقد حول التلوث بعض مجاري المياه إلى انهار ميتة مهددة بذلك بعض الأنواع ( الشابل والأنقليس...) ومانعا أخرى من الهجرة بسبب تشييد السدود دون سلايم خاصة بالأسماك. وهكذا فقد اختفى الشابل الكبير في أغلب المجاري المائية ( سبو وأبورقراق).

وتعرف الطيور هي أيضا نفس المخاطر حيث اختفت حوالي عشرة أنواع منها منذ بداية القرن الماضي. وهناك حوالي عشرين أخرى مهددة بفعل تأثير القنص والصيد المحظور واستخدام المبيدات إلى جانب ما ينجم من تدهور أيضا نتيجة قيام السكان بأنشطتهم الطبيعية.

إن الجهود الحالية لإصلاح الأوساط الطبيعية وإقامة المنتزهات الطبيعية والمحميات تعتبر عناصر أساسية لتقويم الوضع شريطة الرفع من كثافتها ووتيرة إنجازها إلى المستوى الذي يحد من مسلسل التدهور القائم.

#### استراتيجية المحافظة على التنوع البيئي

أدت الدراسة التي أنجزتها مصالح المياه والغابات سنة 1995 حول المجالات المحمية في المغرب إلى إنشاء شبكة تتكون من 10 منتزهات وطنية وعدد من المحميات البيئية من ضمنها على الخصوص محمية خاصة بالأركان. ( RBA) كما أن هذه الدراسة مكنت من تحديد 160 موقعا ذو فائدة بيولوجية وبيئية ( SIBE) تشكل من الناحية البيئية مناطق تحتوي أنظمة بيئية رائعة لما تستوطنها من أصناف نباتية وأنواع حيوانية نادرة أو مهددة أو ذات مؤشر بيئي مرتفع. وهكذا، فإن الحفاظ على التنوع البيئي وإمكانية استعماله بشكل مستديم يتطلب وضع إستراتيجية محددة المعالم: فالأولوية يجب أن تعطى دائما للمقاربة " في عين المكان " حتى يتسنى للموارد البيئية من أن تتطور في وسطها الطبيعي الخاص بها. وهكذا فقد تم اقتراح 168 محميا من بينها 79 موقعا برياً على مساحة تقدر بـ 545000 هكتار. وقد أنجزت بعد ذلك دراسة أخرى حول التنوع البيئي، قامت بإعدادها وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة سنة 1998 نشرت سنة 2001 بهدف تحسين الإستراتيجية بالنظر إلى التطور الذي عرفه الوضع.

## ❖ الساحل: الوسط الشاطئي والبحري

يبلغ طول السواحل المغربية المتوسطة 550 كلم والأطلسية 3000 كلم وقد ظلت غير مأهولة لمدة طويلة، إلى أن بدأت تعرف استقرارا متزايدا للسكان منذ بداية القرن الماضي وبشكل متزايد على الأخص في المراكز الحضرية الكبرى (85%) بما فيها ولايات الدار البيضاء والرباط التي تضم أزيد من 60% من السكان. وعلاوة على هذا التركيز المتزايد سنويا بنسبة متعالية فإن الساحل الأطلسي يحتضن الأنشطة الصناعية الرئيسية للبلاد (النسيج والكيماويات والصناعات الميكانيكية والكهربائية...) التي تجلب لها أزيد من ثلثي الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع.

يحتزن المجال البحري الوطني إمكانات بيولوجية قابلة للاستغلال تبلغ 500.000 طن بالنسبة لأنواع البحرية و1.5 مليون طن بالنسبة لأنواع المحيطية: يحقق منها الصيد الساحلي ما قيمته 37% في حين يحقق الصيد في أعالي البحار سقفا يبلغ 60%. أما تربية المائيات، فرغم ما يتوفر فيها من إمكانات للإنتاج، فإنها تتجاوز 1% من الحمولة و 1,6% من قيمة الموارد الوطنية للصيد البحري.

**تشكل الأصناف البحرية من خلال غناها البيولوجي وتنوعها وأهميتها الاقتصادية إحدى المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية، شريطة، أن يأخذ القائمون على ذلك بعين الاعتبار مسألة " المحافظة على الموارد " و " التنمية المستدامة " في الاستثمارات الخاصة بتنمية السواحل. هذا ويجب تناول هذه الأخيرة ككل لا يتجزأ، بمعنى أن البيئات البحرية والمجالات الساحلية شيء واحد وجب تدبيره في إطار من التوازن يستدعي القيام بدراسات للأثار المترتبة عن البنيات التحتية والتجمعات الحضرية والوحدات الصناعية وكذا مخلفاتها وما تطرحه مع اتخاذ كافة التدابير الوقائية والحرص المناسب. كما أن من اللازم بالنسبة لمشاريع الاستثمار الساحلية التي تشمل منها البنيات التحتية السياحية في المتوسط 1000 هكتار سنويا، الأخذ أيضا بعين الاعتبار لهشاشة شريط التلال الرملية والأنظمة البيئية الساحلية، وإلا تعرض التوازن الذي أقيم عبر آلاف السنين بواسطة قوى وتفاعلات معقدة إلى الخلل. وقد أبانت الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها السواحل الآسيوية إلى أي حد كانت الأنظمة البيئية للكرساء وأرصفتها المرجان التي دمرتها أنشطة بشرية ( تهيئة سياحية وتربية مائيات...) تمثل مخمدا ولو نسبيا في وجه الظواهر الطبيعية كالغيطان ( تلاطم أمواج البحر) أو التسونامي.**

## ❖ التلوث وتدبير الكوارث

**فضلا عن تلوث الموارد الطبيعية الذي سبقت الإشارة إليه، فإن تلوث الهواء ناجم أساسا عن احتراق الأحفوريات المستخدمة في قطاعات الطاقة والصناعة وقذف الغازات المتسببة في الانحباس الحراري. فطرح ثاني أكسيد الكبريت ينتج أساسا من وحدات تقوم بإنتاج حامض الكبريتيك حيث تعد مدينتنا آسفي والجديدة الأكثر تضررا من ذلك. كما أن قطاع النقل هو أيضا يتسبب في انبعاث 90% من غاز ثاني أكسيد الأوزون مع معدل زيادة سنوية بلغ خلال العقود الثلاثة الأخيرة 3,5% في عدد محركات الديزل التي تستخدم المنتجات النفطية ذات تكرير بجودة غير كافية.**

### انبعاث الغازات الملوثة في المغرب

- يتضمن الصنف الأول من هذه الغازات كلا من ثاني أكسيد الكربون والميثان وثاني أكسيد الأوزون ( CO<sub>2</sub>, CH<sub>4</sub>, N<sub>2</sub>O ) التي تعد من الغازات الملوثة لهواء والمتسببة في الانحباس الحراري .
  - ويتضمن الصنف الثاني غازي ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد الأوزون ( SO<sub>2</sub>, NO<sub>x</sub> ) والجزيئات العالقة التي تعد موثبات الهواء .
  - ويتضمن الصنف الثالث غازات الخضور فليورا الكربون ( CFC , HCFC ) والغازات الأخرى التي تضعف طبقة الأوزون وغاز الهالون ( Bretty, T111 , CCL<sub>4</sub> )
- فيما يتعلق بالصنف الأول فقد ارتفعت نسبة انبعاثاتها من 48 الى 55 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون ما بين سنة 1994 و 1999 وهو ما يوازي من الغازات المتسببة في الانحباس الحراري بالنسبة لكل نسمة 1,84 والتي انتقلت الى 1,93 طن ( E-CO<sub>2</sub> ) بمعدل تزايد يبلغ % 2,7 بالنظر لمعدل متوسط النمو الديمغرافي السنوي البالغ % 1,6.
- أما بالنسبة للغازات الملوثة للهواء ما بين 1992 و 1996 فقد انتقل انبعاث ثاني أكسيد الكربون من 336 الى 372 ألف طن، كما أن أكسيد الأوزون تزايد بدوره من 325 الى 430 الف طن في الوقت بلغت فيه الجزيئات العالقة حوالي 131 الف طن.
- وبخصوص المواد المتسببة في ضعف طبقة الأوزون، وطبقا لأحكام الاتفاقية الإطار للتغيرات المناخية وبروتوكول كيوتو فان الاستهلاك الوطني قد عرف انخفاضا هاما. كما أن المغرب التزم منذ أن صادق على هذا البروتوكول بالتخلي نهائيا عن تسويق واستعمال غاز الخضور الفليورا (CFC) ابتداء من يناير 2005.

**لقد بلغ التلوث الهوائي أقصى درجات الخطورة في بعض التجمعات الحضرية مثلما هو الحال بالنسبة للدار البيضاء حيث بات مشكلا يهدد الصحة العمومية للسكان ( الأمراض التنفسية والالتهابات المختلفة ) . لذا فان ضمان هواء نقي وصحي رهين بتحقيق جودة المحروقات ومراقبة معايير التركيز (لكون كميات الكبريت لازالت مرتفعة جدا ) ومراقبة حظيرة السيارات وإعادة هيكلة وأنظمة النقل العمومي والمعايير الخاصة بطرح النفايات وانبعاث الغازات واللجوء إلى طاقات نظيفة ومتجددة.**

وعلاوة على تلوث الهواء تجدر الإشارة أيضا إلى أنواع التلوث الأخرى المتعلقة خاصة بالضجيج والأنشطة الحضرية وخاصة النفايات الصلبة من بلاستيك و مواد معدنية مختلفة. فيما يتعلق بالضجيج، فإن المغرب لا زال لم يتوفر بعد على تشريعات تحدد معايير معينة في هذا المضمار. أما مشكل النفايات الصلبة وبالتالي المطارح فهو مطروح بحددة في كل المدن الكبرى للمملكة بالنظر للغازات المنبعثة والمخاطر الناجمة عن هذه المطارح المتوحشة والتي تمثل بالنسبة للسكان: 6 مليون طن من النفايات الصلبة البلدية وأزيد من 975000 طن من النفايات الصناعية يتم إنتاجها سنويا ليرمي بها غالبا في هذه المطارح.

أما فيما يتعلق بالحوادث الناجمة عن ظواهر طبيعية، فإن توقع الكوارث يتطلب الأخذ بعين الاعتبار العوامل المخاطر المحتملة في كل مشروع للتهيئة. فإذا ما كانت بعض الظواهر طبيعية (الفيضانات والزلازل وانجراف التربة والأعاصير...) فإن الكوارث ليست دائما طبيعية فقط لكونها يمكن أن تنجم عن إهمال أو تقدير غير مناسب للمخاطر أو نقص في القدرة على التوقع أو ضعف في قابلية رد الفعل. وفي هذا الصدد، فإن العديد من الكوارث التي تعرضت لها بلادنا خلال السنوات الأخيرة قد عرت عن قدراته الحقيقية من أجل مواجهتها بفعالية ومهنية. لذا وجب على كل عمل عمومي أن تشد انتباهه مجالات توقع المخاطر وإدماجها في مشاريع التجهيز والتهيئة الحضريين تصور ووضع خطط فعالة للتدخل وحماية السكان وتنسيق مخططات الاستعجال الشيء الذي يتطلب تجاوز الكيفية التي كان معمولا بها لحد الآن خاصة وأن مجموعة الكوارث الطبيعية والمخاطر التقنية الكبرى في المغرب واسعة. ( انظر المرجع الموالي ).

#### الكوارث الطبيعية والمخاطر التكنولوجية الكبرى

##### 1- الكوارث الطبيعية : طبيعة الكوارث

- كوارث الزلازل بسبب وقوع المغرب بمحاذاة المناطق النشطة ( الفالق أو انكسار الجنوب الأطلسي ) .
- الفيضانات طول الأودية المأهولة في الغالب حيث بعض الفلاحة المسقية ( فيضانات وادي اوريقة سنة 1995 و 1999 ) أو في السهول كما هو الحال بالنسبة لسهل الغرب.
- انجرافات التربة في سفوح الجبال ذات التربة الهشة وغير المستقرة ( حافة بن زاكور في فاس سنة 1988 ).
- حرائق الغابات التي تلتهم مات الهكتارات سنويا.
- الإكراهات وجوانب النقص
- غياب إستراتيجية شاملة ومنسقة للوقاية ومكافحة الكوارث الطبيعية.
- نقص في مجال إدماج عوامل المخاطر الطبيعية في مسلسل التخطيط الحضري مما يؤدي إلى انتشار البناء العشوائي في مواقع تتضمن مخاطر كبيرة ( سفوح غير مستقرة ومجاري الأودية والأراضي الصلصالية الخ... )
- النقص في الدراسات والخرائطية الخاصة بتوقع المخاطر الطبيعية.
- الثغرات الموجودة في التشريعات الوطنية ( بغض النظر عن قانون الماء الذي ينص على مقتضيات خاصة بالفيضانات ).
- تعدد المتدخلين مما يحد من قدرات التوقع والتدخل في حالة حدوث كوارث طبيعية.

##### 2- المخاطر التكنولوجية :

- \* حوادث نقل مواد كيميائية أو مواد الطاقة عن طريق البحر أو البر.
- \* بعض الممارسات الجاري بها العمل في قطاع الصناعة والتي تتضخم بفعل تركيز الأنشطة طول الساحل الأطلسي ( 80 % ) مما يؤدي إلى عواقب محلية في بعض الجهات الحساسة ذات التجمعات السكانية الكبرى مثلما هو الحال بالنسبة لمحور الدار البيضاء المحمدية وجهتي أسفي والجديدة.

ومما يزيد في خطورة هذه الوضعية:

- \* نقص الإطار القانوني الذي يتسم بأقدميته وعدم ملاءمته.
- \* ضعف التنسيق ما بين مختلف المتدخلين بسبب عدم دقة النصوص المؤسسية التي تحكم هذا القطاع على الخصوص.
- ورغم أن القطاع النووي لازال جينيا في المغرب لكونه لازال محدودا في مجالات الطب والبحث العلمي والفلاحة، فإن بلدنا ليس في مأمن من آثار إشعاع أو نفايات نووية قادمة من الخارج:
- \* فالمغرب بسبب قرب الجغرافي ومجاورته لأوروبا ونظرا لكثافة الملاحة البحرية الدولية للمواد المشعة معرض لمخاطر جدية الإصابة بالتلوث الإشعاعي.

- \* ويزداد الانشغال بمخاطر هذه الإصابة بالتلوث الإشعاعي لكون المغرب غير مستعد لتوقع، بل وغير قادر على التحكم في أي حادث نووي قد يقع.
- \* الثغرات الموجودة في الإطار القانوني المتحكم في هذا القطاع.
- \* انعدام شبكة للملاحظة والحراسة والمراقبة وانعدام إستراتيجية مندمجة ومنسقة بخصوص توقع ومراقبة الأنشطة الإشعاعية على المستوى الوطني.

حسب مخطط العمل الوطني للبيئة ( PANE )

## 1.2. خمسون سنة من المجهودات المبذولة لتجهيز البلاد

يمكن التقييم لما مضى من الوقوف على نوع من الانسجام من حيث المرحلة بين الفترات الميكرو اقتصادية الكبرى ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجت خلال تلك المراحل ومن حيث طبيعة إنجاز البنيات التحتية ووتيرتها. وهكذا، يمكن التمييز بين أربعة مراحل كبرى في مجال المجهودات المبذولة من أجل التجهيز وإنشاء البنيات التحتية بالبلاد.

### ❖ التجهيزات الكبرى المواكبة لاستعادة السيادة الوطنية : 1955 – 1972

بالفعل، خلال المرحلة الأولى 1955 – 1972، ورث المغرب عن الاستعمار بنيات تحتية تتميز، على الخصوص، بثلاث سمات كبرى: أولاً، كانت الشبكة الترابية جزئية وموجهة لخدمة المصالح الاستعمارية، فإلى جانب فرضت ثنائية "بلاد المخزن/ بلاد السبية" ثنائية أخرى هي "المغرب النافع/مغرب الصحاري والجبال" من جهة، كما تم تحويل توجيه المجال لفائدة المحور الأطلسي مما ساهم في عدم توازنه وتهميش البوادي في الوقت الذي انخرطت فيه المدن ببطء كبير في طريق التحديث من جهة أخرى؛ وأخيراً كانت كافة المسلسلات التي تمت في هذه المجالات تركز على تصور تمييزي ما بين مختلف فئات السكان أساساً، وهو تصور تزايدت وطأته بعد الثلاثينات والأربعينات وعارضته الحركة الوطنية.

على إثر استرجاع المنطقة الخليفية ومدينة طنجة سنة 1956، تمثلت أولى المبادرات في مجال البنيات التحتية الطرقية في تشييد طريق الوحدة سنة 1957، وشكلت حدثاً رمزياً جسدت توحيد جنوب البلاد بشمالها في جو من الحماس الوطني.

انطلقت ورشة تشييد البنيات التحتية إذن في جو من الغبطة والفرح وتمت ترجمتها بإرادة تجسيد ملموس لمسلسل استعادة الوحدة الترابية (بعد سنة من ذلك، في 1958 تم توقيف اقتحام جيش التحرير المغربي للأقاليم الصحراوية من خلال عملية "إكرفيون" التي قامت بها كل من فرنسا وإسبانيا؛ لكن نفس السنة، أي 1958 شهدت عودة طرفاية إلى الوطن الأم). وكانت سنة 1959 هي سنة إنشاء جامعة محمد الخامس، وعرفت سنة 1960 انطلاقة أول مخطط خماسي للبلاد، وهو مخطط طموح في ميدان تشييد البنيات التحتية، غير أن إنجازها لم يكتمل. وكانت سنة 1961 سنة انطلاقة أول أورشال الإنعاش الوطني.

كانت الستينات على العموم، مرحلة مخاض سياسي عسير، وهي السنوات التي شهدت إحداث وتوسيع البنيات التحتية الأساسية والبنيات التحتية الصناعية العمومية والخاصة، وتكثيف تصدير الفوسفات وإحداث أسس النظام المالي الوطني وتنمية السكن الحضري، ونهج سياسة السدود والمنشآت المائية الكبرى ابتداء من سنة 1967 على الخصوص. وشهدت سنة 1968 انطلاقة جديدة للمخطط الخماسي ولسياسة الأشغال الكبرى، وتميزت سنة 1969 باسترجاع إيفني من جهة وإبرام أول اتفاقية بين المغرب والسوق الأوروبية المشتركة من جهة أخرى. وخلال الستينات حظي العالم القروي باهتمام متواصل من خلال نهج سياسة فلاحية وتعبئة الموارد المائية.

### ❖ استثمار عمومي مكثف: 1973 – 1983

خلال المرحلة الثانية 1973 - 1983، شهدت الجهود المبذولة من أجل التجهيز منعطفاً حاسماً من حيث الكم والتنوع. وكانت السبعينات سنوات الاستثمار العمومي المكثف والمغربية والمسيرة الخضراء، ومن ثم انطلاقة الأشغال الكبرى المتعلقة بالبنيات التحتية في الأقاليم الصحراوية. وفي سنة 1975 أيضاً، تحول المكتب الشريف للفوسفات ليصبح "مجموعة المكتب الشريف للفوسفات"، وتم تكثيف الصناعة الكيماوية من الفوسفات الخام. ويعود تاريخ تخطيط وتشييد البنيات التحتية اللوجستية الكبرى والعصرية لبلادنا إلى هذا العقد الذي تميز بالزيادة في الميزانية؛ وبالرغم من سهولة التمويل، لم تترتب عن ذلك دوماً اختيارات حكيمة. ومهما كان الأمر، فإن المدن المغربية كانت هي المستفيد الأكبر، سواء من حيث البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات الاجتماعية (مدارس، جامعات، مستشفيات) أو من حيث التجهيزات الصناعية والتشغيل والسكن.

استفاد القطاع القروي خاصة من سياسة السدود ودعم الفلاحة ودعم استهلاك المواد الأساسية؛ غير أن الإهمال طاله في مجال البنيات التحتية الأساسية والقطاعية. ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن الثنائية المجالية حضري/ قروي قد تعمقت خلال هذه المرحلة. وتميزت هذه السنوات بالوعي بأهمية النمو الحضري وبالمشاكل التي بدأ يطرحها، وتميزت من ثم بالأولوية التي حظيت بها المدن وتكثيف البرامج السكنية على الخصوص.

## ❖ التقييم وتباطؤ وتيرة التجهيز: 1983-1993

خلال مرحلة التقييم الهيكلي 1983-1993، وكما وقفنا على ذلك في الفصل السابق، أدى انكماش الاستثمار العمومي إلى التوقيف المؤقت للمجهودات المبذولة من أجل تجهيز البلاد. وكان الوسط القروي الضحية الرئيسية لهذا الوضع. وتوالى الأزمات الحضرية العنيفة في سنوات 1981، 1984، 1985 و1990 مما دفع إلى نهج سياسة للتعمير لم تكن الانتشغالات الأمنية غائبة عنها.

## ❖ انتعاش المشاريع الخاصة بالبنيات التحتية الاجتماعية وبالنافسية

خلال المرحلة الرابعة 1993 – 2005: قررت السلطات العمومية، في نفس الوقت الذي أصبحت فيه واعية بالتأخر العميق الحاصل في تنمية العالم القروي وتجهيزاته، أن لا تكتفي بتدارك هذا التأخر وإنما أيضا مواصلة تنمية البنيات التحتية الكبرى من أجل تحديث الاقتصاد وتحفيزه، كما قررت مواجهة معضلة النمو الفوضوي للمدن بكيفية أكثر إرادوية. وهنا تم استئناف انتعاش هائل للاستثمار العمومي، في إطار سياسة ماكرو اقتصادية عدت مستقلة من جديد وتولدت عنها رافعة قوية بالنسبة للاستثمارات الخاصة، بما فيها القطاعات الاجتماعية. وتم بذل مجهودات في ثلاث فئات رئيسية من الأوراش هي البنيات التحتية الكبرى اللوجستكية والتجهيزات الجماعية الكبرى، والسكن والمشاريع العمرانية الكبرى، والبنيات التحتية الصغرى للتجهيزات القطاعية والاجتماعية. وبانسحاب الدولة من القطاعات الإنتاجية التجارية (باستثناء الفوسفاط والطاقة والماء والنقل وبعض القطاعات المالية) أعادت توجيه اهتمامها نحو الخدمات العمومية التي تقوم بها مباشرة أو تختار تقيوت امتيازها إلى الغير. وكانت هذه المرحلة أيضا مرحلة انطلاق برامج طموحة في مجال البنيات التحتية الطرقية والطرق السيارة والتزويد بالماء الصالح للشرب وكهربة العالم القروي والمشاريع السياحية، وأخيرا المركب المينائي الكبير طنجة – المتوسط...

## 2.2. إطار العيش وتهيئة المجال

شكل تدبير المجال بالمغرب دوما، عدى تجلياته التقنية، قضية سياسية بامتياز. فتدبير المجال الوطني والمجالات المحلية، الذي يقتفي بشكل كبير خطى المخططات التي بدأت في زمن الحماية، قد تم تصوره من أجل تحقيق هدف مزدوج يتمثل من جهة في ضمان شبكة قوية للتراب باعتباره شرطا لتنميته وباعتباره تأكيدا لوحده الرمزية والاقتصادية والاجتماعية؛ ومن جهة أخرى في هدف التمكين من إدارته ومراقبته سياسيا واجتماعيا من خلال التقطيعات التي تيسر على الخصوص تأطير النخب المحلية والموارد والسكان.

## ❖ تنمية التراب الوطني: من المراقبة إلى الإعداد

وكما هو الشأن بالنسبة لحماية المقدرات الطبيعية الوطنية واستثمارها أو بالنسبة للجهد المبذولة من أجل تجهيز البلاد، لم يتم إدراج حكمة المجال ضمن إطار منطق التهيئة الترابية إلا بشكل متأخر؛ منطلق حريص على التوازنات المجالية والتنافسية الترابية والتنسيق بين الأعمال التنموية المخصصة للمناطق الترابية. وقد نتج عن التأخر الحاصل في إدماج مثل هذا المنطق غلبة تدبير محالي تميز بضعف استشاري، تدبير يُفضل التحكيمات قصيرة المدى التي تشكل تربة خصبة للاختلالات ولمختلف الترهلات سواء في معالجة القضايا الحضرية أو القروية. وبشكل تدبير المجال الحضري، الذي، غالبا، ما يُختزل في السكنى وتغييراتها، مثالا بليغا لهذه الوضعية على صعيد المدن. ومثال مدينة كبرى مثل الدار البيضاء يوضح بجلاء معادلة تدبير المجال بالمغرب والانعكاسات المكلفة للتحكيمات التي يفرضها الاستعجال ويوجهها.

بالرغم من احتلال الخطاب حول اللامركزية والجهوية موقع صدارة الساحة العمومية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فقد تأخر بروز مشاريع ترابية حقيقية بالمغرب. فتحديد رؤيا جديدة للتنمية الترابية لم يكن بطيئا فقط، بل ظلت التعارضات الكلاسيكية بين تصور أممي للمجال (المراقبة) وتصور استشاري للتراب (التنمية) مهيمنة. وما زال تخطيط تدبير التراب الوطني يبحث عن طريقه، يتجاذبه تحكم في الإدارة الترابية وهو من صلاحية وزارة الداخلية عموديا والنموذج الأمثل لتدبير ترابي منسجم وهو بالأحرى الاختصاص المشترك ما بين عدة وزارات، وبالتالي فهو مندمج.

ومع ذلك فالتشخيص معروف منذ أمد طويل، على الخصوص فيما يتعلق بالاختلالات الترابية. والعديد من المؤشرات تبين ذلك، فضلا عن التباينات الصارخة بين المدن والبيودي. فالإنتاج الوطني ما يزال متركزا حول الأقطاب الاقتصادية الكبرى، وحوالي 40% من الثروة الوطنية تتركز في 1% من التراب الوطني بما فيها المناطق القروية. والأدهى من ذلك هو أن 77% من التراب الوطني يساهم بنسبة 10% فقط في القيمة المضافة على الصعيد الوطني. فضلا عن ذلك، تبقى الأنشطة متركزة بقوة في الساحل من تطوان إلى أكادير: بأي محور طنجة – أسفي الجزء الأساسي من المؤسسات الساحلية من الناحية البشرية والاقتصادية مشكلا بذلك القطب الأول لتنمية البلاد. فالمنطقة الساحلية تركز لوحدها 61% من

السكان الحضرية و80% من عدد العاملين الدائمين في الصناعة و53 من مجموع الطاقة الإيوائية السياحية. ويجب أن نسجل أن مثل هذه الوضعية ليست نتيجة للتجربة الوطنية منذ الاستقلال فحسب، بل تمتد جذورها إلى الفترة الاستعمارية من خلال المنظور المزدوج المتمثل في التناول الثنائي للبلاد في شكل المغرب النافع والمغرب غير النافع.

وموازاة مع ذلك تشكل المجالات الحساسة مثل الجبال التي تمثل خزان ماء بالنسبة للمغرب، منطقة تدهور متعدد الجوانب (اجتثاث الغابات، الفقر المدقع والعزلة) التي تهدد على وجه الخصوص دوره الحيوي باعتباره "مورد ماء" وعنصر توازن في النظام البيئي بالنسبة للبلد، خصوصا في فترات الجفاف وتزايد الطلب على الموارد المائية. وبالرغم من أن الجبال تحتل حوالي 26% من التراب الوطني وتأوي أكثر من ربع سكان البلد و70% من الغابات الوطنية وتوفر 70% من الموارد المائية، لم تتم صياغة أي قانون خاص بـ "منطقة الجبل" بهدف التكفل بالخصوصيات الجغرافية والاجتماعية لهذا الوسط وإشراكه في الاستفادة من التضامن الوطني وضمان ارتباطه مع باقي التراب الوطني. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الصحراء والواحات التي تعرف تدهورا لا يقل خطورة عن حالة الجبل والتي تعيش على نحو سيء احتضارها الطويل بالنسبة لباقي التراب الوطني. وتفضي عمليات التشخيص هذه دائما إلى ضرورة الدفع، بالنسبة لأية استراتيجية تنموية ترابية، نحو تهيئة تازرية لمناطق البلد الثلاث الكبرى المتمثلة في الساحل والجبال والمناطق المتاخمة للصحراء.

ومع ذلك، فلا يمكن للتهيئة الترابية أن تختزل إلى مجرد مقارنة لإصلاح الاختلالات الترابية ولا إلى مجرد مقابلة للساحل مع الداخل أو للحضري مع القروي مثلا. فالتهيئة الترابية تقوم بالأحرى على مقارنة أكثر شمولية تتصور مستقبل المناطق الترابية باعتبارها مجالا للإعداد وكبناء تكراري ودائم للتلاحم الترابي. ومثل هذه المقاربة تدمج تعقد المعطى المجالي وتمتد لتشمل كافة خطوط التوتر الحاضرة أو المحتملة بالمجال، إلى عمليات التحكيم المتعددة بين الإكراهات وبين الفاعلين.

إن هذه المقاربة للتنمية الترابية التي لم تكن أبدا غائبة في خطاب السلطات العمومية بالمغرب، تأخر تجسيدها خاصة بسبب ضعف الأجهزة المؤسساتية التي كان عليها أن تشكل مرتكزا لها. وقد عانت أيضا من حقيقة أصبحت اليوم مؤكدة، ألا وهي عدم تلاءم تقطيعات التراب الوطني مع حقيقة اشتغال المجالات الترابية. وبالفعل، مازالت الجهة لم تفرض نفسها لحد الآن باعتبارها مجالا ملائما لتدبير سياسة حقيقية للتهيئة الترابية. فالمؤسسة الجهوية، لحد الآن، بالرغم من الصلاحيات التي يوليها لها القانون، لا تتوفر على الوسائل البشرية والمالية، لترقى إلى مصاف شريك حقيقي وفاعل في مجال الحكامة والتنمية الترابية، وإن كانت بعض الجهات مثل جهة سوس - ماسا - درعة قد استطاعت بوسائل ضئيلة رسم استراتيجية أولية للتنمية الجهوية مهيكلية حول مجموعة من المشاريع. وبصفة عامة، بقيت اللامركزية ذات صبغة إدارية وتحت الوصاية. والتقطيع الترابي، الذي يشكل قضية جدية في إطار كل منظور يستهدف تنميته، قد أخطأ بالتزانه المفرط لفائدة الاعتبارات الأمنية. وانتهى ذلك التقطيع إلى الإفراط في عدد المبادئ والغايات التي يتعين أن تحكم تهيئة ترابية ما تجمع بين التماسك والاستدامة. وهكذا يتفق الجميع على القول اليوم إن الجهاز المؤسساتي للحكامة الترابية قد يفضي إلى انتفاء المسؤولية.

لم يُشكل التضامن الترابي، من جهة أخرى، انشغالا دائما ومنظما بصرامة لاستراتيجية التنمية الوطنية. ومع ذلك، فإن هذا التضامن، في بعده الخاص بالأقاليم بعضها البعض، لم يكن غائبا، وإنما تجلى بوضوح على العكس من ذلك، خاصة لفائدة الأقاليم الجنوبية، وفيما بعد لفائدة الأقاليم الشمالية. وهو أيضا جلي وواضح عبر المشاريع الكبرى والنفقات العمومية. لكن لم يطرح، إلى حدود المرحلة الأخيرة، أي تفكير معمق حول هذا الموضوع السياسي بامتياز للنقاش العمومي. وباستثناء إضفاء طابع الجهوية على اعتمادات الدولة (وهو مشروع قيد الإنجاز، لكنه محدود في بعده التقني) الذي يمكن أن يفتح الطريق لإعادة رصد واضح للتضامن؛ لم يعيش المغرب تجربة تطبيقات كبرى تحدد وتتوخى تحقيق أولويات ترابية، دون الحديث عن المعادلة الضريبية والمالية لفائدة المناطق الترابية التي تعاني من مشاكل كبرى أو ذات الإمكانيات الكبرى. كذلك لم يدر أي نقاش بشأن المفاتيح الموضوعية للتوزيع التي ينبغي أن تحكم، ولو بكيفية بيانية في مرحلة أولى، رصد الموارد بين أجزاء التراب الوطني: الحمولة الديموغرافية، الإمكانية الضريبية، أهمية العجز الاجتماعي والفرص الاقتصادية.

تم حديثنا الشروع في تطبيق مقارنة مُجددة في سنة 2000، مع انطلاقة حوار واسع حول تهيئة التراب الوطني. وقد أثمر هذا الحوار ميثاقا وطنيا ومخططا وطنيا لتهيئة التراب (SNAT)، وشكلت هذه الوثائق موضوع دراسة داخل المجلس الأعلى لتهيئة التراب الوطني الذي ترأس جلالة الملك دورته الأولى في شهر مايو 2004. وتتعلق التوجهات الكبرى لهذا الميثاق بالأهداف الرامية إلى رفع تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على التوازنات البيئية والرفع من الفعالية الاقتصادية والحكامة الحضرية والتنافسية. ويعد الميثاق ست توجهات كبرى بدءا بتنمية العالم القروي والحضري ووصولاً إلى تأهيل الموارد البشرية، مروراً بالرفع من فعالية الاقتصاد الوطني والمحافظة على التراث وحل الإشكالية العقارية. ويشكل المخطط الوطني لتهيئة التراب وثيقة مرجعية استراتيجية بالنسبة لكافة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في القطاعين العام والخاص وبالنسبة للجماعات المحلية على حد سواء. كما أن الجهات تتحمل، وفقا

للإجراءات التنظيمية، مسؤولية إعداد مخططات جهوية للتنمية والتهيئة (SRAT)، وتمثل هذه الأخيرة إحدى أدوات تفعيل السياسة الجديدة لتهيئة التراب.

غير أنه يتعين أيضا إثارة الانتباه إلى مسألة جوهرية تطرح اليوم، وهي تتعلق بالتقارب والاندماج الضروري الذي لم يحصل بعد بين الأدوات الاستشرافية للتراب وأدوات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي: أساسا بين المخطط الوطني لتهيئة التراب وخطة العمل الوطني للبيئة (PANE) ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنموقع كل من التهيئة الترابية وحماية البيئة والتخطيط القطاعي كنماذج بديلة تتضمن أهدافا توسعية تتداخل في ما بينها. وبدون إعادة النظر في تنوع الرؤى «المندمجة» هذه، وبدون مزج للمواد والكفاءات الخاصة وبدون تضافر قد يكون عضويا بين هيئات الاستشراف الترابي والقطاعي، فإن المغرب مهدد بضياح المزيد من الوقت قبل توفره على بوصلة موثوق بها لتخطيط تنميته الترابية والقطاعية على الأمدين المتوسط والبعيد.

#### ❖ التدبير الحضري: تكلفة تحكم لم يكن دائما في المتناول

من بين التحولات الاجتماعية الفضائية الكبرى التي عرفها التراب الوطني خلال القرن الماضي، يشكل التعمير لا محالة أحد أبرز مظاهرها. يشكل التمدن، لا محالة، أبرز مظاهر التحولات الاجتماعية الفضائية الكبرى التي عرفها التراب الوطني خلال القرن الماضي. فالنمو الحضري الناجم عن نمو ديمغرافي متزايد، والذي ابتدأ مباشرة بعد فرض الحماية على المغرب، تميز بوتيرته المتسارعة وبناتشاره الواسع عبر التراب الوطني. ما بين 1960 و2000، في حين تضاعف عدد السكان على الصعيد الوطني مرتين، عرف عدد سكان الحواضر تزايدا بلغ خمسة أضعاف!. وإذا كان هذا التغيير قد مكن المغرب من طاقات هائلة لتحفيز الاقتصاد والتجهيز وعصرنة البلاد، فإنه طرح في نفس الوقت رهانات جديدة على الساحة: تجهيز البنيات التحتية، إعداد السكن بالكميات الكافية، توفير التجهيزات والخدمات التي تحتاجها الساكنة والمقاولات، مكافحة أشكال الإقصاء الاجتماعي، ضمان مراقبة وتنظيم والتحكم في توسع الحواضر. ولقد ساهمت مختلف أوجه إرضاء هذه المتطلبات المتزايدة حجما مع مر السنين في تراكم ترسانة غنية من الخبرة التقنية ومن الأدوات التنظيمية في مجال التخطيط والتدبير الحضري والتي يرجع تاريخ وضع أسسها إلى عام 1914.

وبالفعل، كانت السياسة الحضرية التي طبقتها الحماية (مدينة «الأهالي»، مدينة أوربية) تُترجم، في ما يتعلق بالتدبير الحضري، بتدهور المجال المخصص للمسلمين: أدت الزيادة في الكثافة السكانية للمدن العتيقة وظهور مدن الصفيح بأعداد كبيرة وإبعادها عن التجمعات العمرانية تدريجيا مع توسيع المدار الحضري إلى صعوبة أو استحالة الحصول على الخدمات الأساسية بها، وامتد ذلك على الأقل إلى سنة 1947 حيث برز تمثل «صحي» حاول تدارك الوضعية جزئيا. وبالرغم من استرجاع الجزء الأكبر من دور السكن ومن التجزئات السكنية التي خلفها رحيل الأوربيين، فإن عدد سكان دور الصفيح ظل في تزايد مضطرد. وواصلت مدن الصفيح تكاثرها مع وضعية «غير قانونية»، وهو وضع كان يحظى بالتساهل مما ينزع عن ساكنتها أي حق للمطالبة بالحصول على الخدمات الأساسية.

بالرغم من الجهود المبذولة غداة الاستقلال، لم يكن بالمستطاع الحد من هذه الظاهرة السكنية. بل بالعكس، ستعرف سنوات السبعينات، تحت تأثير نمو ديمغرافي قوي، الذي لم يتم اعتباره كما يجب، شهد المغرب موجة جديدة من التعمير غير خاضعة للمراقبة، وهي من فعل المقصيين من الموجة الأولى (في سنة 1970 كان ربع السكان الحضريين يعيش في مدن الصفيح). وهذا التعمير النشط وغير القانوني الذي لا يراعي، إلا في ما ندر، المعايير الصحية هو تعمير يستجيب للاستعجال والأنية الذين تلميها استثمارية السكان في الحياة. وفي ظرف أقل من نصف قرن، تغيرت مكونات المجال الحضري المغربي ومضمونه الحضري بشكل كلي. ومن أبرز مخلفات هذه التحولات انتشار رقعة بؤر الفقر تلك التي تتخلل مشهد ضواحي المدن المغربية، هنا وهناك.

غداة أحداث الدار البيضاء (1981)، أدت الاعتبارات الأمنية إلى تغييرات في السياسة المتبعة في مجال التعمير عامة وفي المدينة على الخصوص، كمدخل لامتداد هذه السياسة إلى حواضر أخرى. وهكذا، تم تحويل الدار البيضاء إلى ولاية وتقسيمها إلى عدة عمالات. وتم إنشاء المخطط المدير للتهيئة الحضرية لهذه المدينة، وفي سنة 1984 أصبحت تتوفر على وكالة حضرية تتمثل مهمتها في الإشراف على تدبير التجمع العمراني. وفي سنة 1985 تم إلحاق مديرية التعمير ومديرية التهيئة الترابية بوزارة الداخلية لاعتبارات أمنية أساسا. وستشهد كل من مدن فاس ومراكش ومكناس وأكادير تقطيعات إدارية مماثلة لتقطيع الدار البيضاء. وبالرغم من إمكانية اعتبار أحداث الوكالات الحضرية، في مجال التدبير الحضري، بمثابة تطاول على صلاحيات رؤساء الجماعات، تقرر تعميم هذا النظام وضمان تغطية مجموع التراب الوطني من خلال إحداث وكالات حضرية جديدة.

خلاصة القول أن السياسة الحضرية خلال الخمسين سنة الأخيرة تتميز بخاصيتين أساسيتين: فعلى المستوى القانوني، كانت القوانين المعتمدة تخضع لمنطق تنظيمي متحجر حول التعمير. منطق يجمع المتخصصون على اعتباره معيقا أمام قدرة الحواضر على التكيف مع مستلزمات التنمية الاقتصادية والتحولات المؤسساتية والاجتماعية الحالية. ومن

**الناحية العمرانية، فالمدينة المغربية تتسم بنوع من الضخامة،** ويتميز بمجال محيط بالعمران كثيف نسبيا وملء بالدور السكنية إلى حد مفرط، وبتجهيزات وخدمات عمومية غير كافية قليلة الجدوى، وكذا بنسيج اقتصادي ضعيف نسبيا. وهذه الخصائص هي حصيلة لسياسة تعتبر فيها الدولة المسئول الوحيد عن مصير المدينة، لكن دورها المحدود في ضمان الأمن وتسيير بعض المنافع الأولية (الماء، الكهرباء) انحصر بشكل دائم في معالجة ما هو مستعجل. ومثل هذا الموقف لا يستجيب لمتطلبات المدينة. فهذه الأخيرة هي بطبيعة الحال كيان اجتماعي معقد على عدة مستويات: تنوع أصول ساكنتها أولا وقبل كل شيء، ثم تأتي بعد ذلك التطلعات المشتركة الكبرى لهؤلاء في السكن والشغل والتعليم والصحة والترفيه والتهديب؛ وأخيرا المشاركة في ممارسة المواطنة المتضمنة للتشاور بين كافة الشركاء المعنيين بالمدينة التي يعبرون فيها عن مشاكلهم وطموحاتهم ويحدد فيها مصيرهم.

**لقد أصبح اليوم تعميم وثائق العمران والتحكم في التعمير عن طريق المراقبة الصارمة لانتشار السكن السري على وجه الخصوص واحدا من الأولويات التي ترقى إلى أعلى مستويات الدولة؛** وقد تم سن قانون خاص للرفع من العقوبات في حق الأشخاص أو المسؤولين العموميين الذين يخالفون القوانين المتعلقة بالتعمير وباحتلال الأراضي. وعلاوة على ذلك أعطيت انطلاقة برنامج جديد أطلق عليه «مدن بدون صفيح» تمت برمجته إلى غاية 2007. وفي هذا المنظور تعتبر الشراكة ضرورية بين البلديات والولايات وصندوق الإيداع والتدبير (الذي يلعب أكثر فأكثر دور ممول اجتماعي) والهيئات الخاصة. وسيكون لمثل هذا البرنامج، وهو ما يجب أن نأمله على الأقل، انعكاسات كبرى في مجال التدبير الحضري بالتشجيع على مشاركة أكبر تتسم بروح المواطنة على وجه الخصوص، شريطة ألا ينبني فقط على مقاربات تقنية وأن يكون البعد الإنساني حاضرا في قلب سياسات تخطيط المدينة وتدبيرها.

**ويجب أن نسجل كذلك أن مسألة العقار التي سبق وأن قمنا بتحليلها بإسهاب، توجد في قلب الإشكالية الحضرية بالمغرب؛** فهي تشكل فيها مكونا ورهانا أساسيين. والعقار الحضري هو أيضا رمز للسلطة والوجاهة ومعين إثراء لا ينضب ومورد يتم التهافت عليه في غالب الأحيان، وقد خضع بالتالي إلى تحريف لوظائفه المعتادة بدوائر تبيض الأموال والأشكال المتعددة للمضاربة. وليس من المدهش على هذا النحو أن نلاحظ، في غالبية مدن المملكة بأنه ما من مشروع حضري - استثماري أو مشروع سكن أو تهيئة إلا ويكون من الضروري البدء بالمشكل العقاري، إن لم يصطدم به بشكل نهائي.

#### ❖ مسألة السكن: بين الضغط وتقلبات التدخلات العمومية

عرفت معالجة مسألة السكن بالوسط الحضري من لدن السلطات العمومية، منذ الاستقلال، تعاقب خمس مراحل رئيسية:

إلى غاية سنة 1972، طُرحت مسألة الحصول على الخدمات الأساسية على نحو أكبر من حيث بناء الدور السكنية وعلى نحو أقل من حيث تجهيز المجالين الحضري والقروي. وخلال نفس هذه المرحلة كان المجال القروي يستفيد من أولوية نسبية مع إعطاء الانطلاقة للعمليات الكبرى (الحرث، الأسمدة، البذور، الخ.) وسن قانون الاستثمار الفلاحي باعتباره إطارا قانونيا للتدخل في الوسط القروي. وكانت هذه العمليات التي تتضاف إليها سياسات تعبئة الموارد المائية والمعدنية والطاقية تشكل أولويات السلطات العمومية. وخلال الستينات بالضبط تسارع التعمير ونما السكن بمدن الصفيح والسكن غير القانوني ليصل إلى 12 ٪ حوالي سنة 1972.

**سيفضي عقد السبعينات** إذن بالسلطات العمومية إلى إحداث هيئات مختصة من مثل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء المكلفة بالإعاش العقاري لحساب الدولة وتحت وصايتها. ولم يكن لعمليات التحسين الخاصة لظروف العيش بالمناطق ذات التعمير المتدهور (إعادة هيكلة مدن الصفيح، تجزئات بأنسجة استقبال وأنسجة صحية محسنة، تجهيزات دنيا بالماء والإنارة العمومية) سوى تأثير محدود بسبب الأداءات الضعيفة لهذه الهيئات وبسبب الطبيعة الجزئية لتدخلها.

سيعرف **عقد الثمانينات** بروز وعي حقيقي بالمسألة الحضرية وبتأثيراتها الاقتصادية- الاجتماعية من خلال تجلياتها الأكثر ظهورا: مدن الصفيح والسكن غير القانوني. وقد تم، في قطيعة مع الماضي، اعتماد استراتيجية حقيقية برؤية جديدة تعتبر مدينة الصفيح والسكن غير القانوني بمثابة فئات قانونية يمكن إدماجها في النسيج الحضري من خلال برامج تنموية حضرية مستهدفة. وقد تغلبت أمور تمثلت في نقص ذي طبيعة تنظيمية وإكراهات التمويل وصعوبات تعبئة احتياط عقاري ملائم على هذه الاستراتيجية وحكمت عليها بالفشل. وسترى النور خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات هيئات جديدة (الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق: الشركة الوطنية للتجهيز والبناء، التشارك). لكن أهداف القضاء على السكن غير اللائق بواسطة عمليات تهيئة عقارية بقيت دون مستوى ما كان ينتظر منها.

**ابتداء من عقد التسعينات إلى اليوم،** توجهت تدخلات السلطات العمومية نحو نهج سياسة اتفاقية تُشرك الدولة والمؤسسات الخاضعة للوصاية والسكان والمنعشين والقطاع الخاص، من أجل تسريع وتيرة إنتاج السكن وذلك بواسطة إجراءات مُصاحبة في المجالات المالية والضرريبية والتنظيمية.

تبين حصيلة المراحل الرئيسية، التي ميّزت التدخل العمومي في مسألة السكنى بالمغرب أن بعض الثوابت قد رجحت خلال الخمسين سنة الأخيرة، وهذه الثوابت هي :

- لم يكن عرض السكن في مستوى الطلب، لا كما ولا كيفاً. ونتج عن ذلك تطور ظواهر حضرية حادة، منها السكن "السري" وغير القانوني، تشكل مدن الصفيح أكثر التجليات تعبيراً عن ذلك؛
- كان تدخل السلطات العمومية يفتقد لرؤية شمولية مندرجة في الزمن. وكان هذا التدخل مهووساً باستيعاب العجز المتراكم بسبب هذا التفاوت البنوي بين العرض والطلب وبقي حبيس هول المسألة وتعقيدها. ويتجلى ذلك في كون مختلف التجارب، البديلة أحياناً والناجعة، تم القيام بها على التوالي، غير أنه لم تلتها تقييمات ولم تمكن من تراكم أية معرفة قادرة على وضع أسس المحاور الكبرى لسياسة سكنية منسجمة؛
- وفضلاً عن ذلك، لم يتم دوماً توضيح دور الدولة بجلاء: هل هي ذاتها فاعلة أم أنها تقوم بدور الوسيط بين فاعلين أكثر نجاعة منها؟ وأدت عودة بروز مسألة السكن باعتبارها الشغل الشاغل في التوازن الاجتماعي والأمني إلى الدفع بالسلطات العمومية إلى التراجع عن استراتيجيتها المتمثلة في الانسحاب من هذا القطاع، وهي استراتيجيات تتماشى على عدة أصعدة مع منطق السوق، لتعود من جديد إلى الاضطلاع بدور المنتج المباشر أو غير المباشر للسكن وخاصة منه السكن الاجتماعي؛
- ونسجل أخيراً أن ولوج عالم الملكية غالباً ما تم اعتباره بمثابة الطريق الوحيد تقريباً للحصول على السكن. وتحولت هذه الطريقة لتصور مسألة السكن لتصبح إكراهاً حقيقياً، خاصة بالنظر إلى صعوبات الملاء (القدرة على تسديد الدين) بالنسبة للأسر ذات الدخل الضعيف، كما أدت هذه الطريقة إلى توقيف البحث عن حلول بديلة مثل تلك التي يوفرها الكراء الذي قد يُفرضي أو لا يفرضي إلى الملكية. ومع ذلك، ينبغي أن نسجل أن قطاع الكراء الذي لم تلجحه الدولة أبداً بشكل مكثف، غالباً ما اعترضته عدة عراقيل مثل الكلفة المرتفعة للصيانة والتشريع غير الفعال المتعلق بالسومة الكرائية والنزاعات القضائية طويلة الأمد والسومة الكرائية المرتفعة بالنظر للقدرة الشرائية للأسر.

#### السكن: العجز وأشكال الضبط

\* يقدر العجز الحالي بحوالي 1 200 000 وحدة سكنية غير أن العرض السنوي للسكن الجديد البالغ 80 000 وحدة (أرقام 2002) يبقى دون الحاجيات السنوية البالغة 120 000 وحدة. والوحدات المنتجة يغطيها القطاع غير المنظم (البناء الذاتي) بنسبة 80%.

#### \* أشكال ضبط العجز :

- كان نمط السكن غير المنظم يأوي 520 000 أسرة في سنة 2001،
- بإنتاج سنوي يبلغ 20 وحدة/سنة ويمثل هذا النمط بتمفصله القوي مع السوق السكن الأكثر دينامية؛ فالشروط "الملتبسة" المحيطة بإنعاشه "غير المنظم" تبين كل إخفاقات التدبير الحضري بالمغرب.
- كان نمط مدن الصفيح يأوي حوالي 260 000 أسرة في سنة 2001 (راجع أرقام إحصاء 2004).
- يأوي نمط السكن بالمدن العتيقة 685 000 نسمة موزعة على 12 موقعا؛ ويعيش هذا الفرع من السكن تحولاً بفعل التغييرات التي تطرأ على البنايات وبفعل تحويلات الأنشطة أو بسبب التقادم.
- السكن الذي تنتجه السلطات العمومية: إعادة إسكان مدن الصفيح، بناء السكن، تجهيز القطع الأرضية وهيكله أحياء السكن غير المنظم. تقوم المؤسسات الخاضعة لوصاية وزارة السكنى بتشديد هذا النمط من السكن وتدبيره.
- يتكون نمط المساكن الشاغرة من 500 000 وحدة أكثر من نصفها من الشقق الاقتصادية. وتكشف أهمية هذا النوع من السكن الذي يعيش وضعية عجز (1 200 000 وحدة) تكشف عن التعقيد البالغ للظواهر المتعددة التي تشكل خلفية مسألة السكن بالمغرب. ولذلك فإن تعبئة السلطات العمومية من أجل عرض جزء من هذا النمط المخصص للأسر ذات الدخل المحدود في السوق ضرورة ملحة.

يمثل النمطان الأولان (نوعا السكن غير المنظم ومدن الصفيح) أوساطا تعتبر على العموم غير صحية؛ وانعدام النظافة وفي حد ذاته إما انعكاس للفقر أو نتيجة لوضعية محطة بالقيمة (تحويل البنايات، قدمها، انعدام التجهيزات الأولية، تدهور البيئة، الخ). لكن كل هذه الأنماط تتداخل فيما بينها، وبكيفية متميزة في كل منطقة من مناطق البلاد. ومع ذلك فإن تأثير العجز بين العرض والطلب، على صعيد المجموع، يترجم على العموم بتقديم السكن غير المنظم أو مدن الصفيح.

#### حالة الدار البيضاء: مؤهل للمغرب في وضعية أزمة

تعتبر الدار البيضاء، الواقعة في قلب المحور الحضري للساحل الأطلسي، قاطرة الاقتصاد الوطني بالنظر للعديد من المقاييس، وفعاليتها الحضرية عامل حاسم في تنمية البلاد. لكن هذه القاطرة تشتغل اليوم على نحو سيء مراكمة سلسلة من مظاهر النقص والقصور: أزمة السكن، تكاثر السكن السري، نقص وسائل النقل الحضري، اختلال السوق العقارية وانحسارها، عجز في التجهيزات والبنيات التحتية. ويشكل التدبير غير التشاوري والتخطيط المجزأ لهذه المدينة الكبيرة، اللذان تمت ممارستهما لمدة طويلة قبل العودة إلى العمل بمبدأ وحدة المدينة، عوامل مشددة للعبء الديموغرافي الذي عانت منه مدينة الدار البيضاء خلال العقود المنصرمة.

توضح دراسات أنجزتها مديرية التهيئة الترابية على مستويات متعددة الأزمنة الحالية لمدينة الدار البيضاء الكبرى. ويتبين من ذلك بوضوح أن تأهيل الدار البيضاء يشكل واحدة من التأهيلات الكبرى التي يحتاجها المغرب.

**تعرف مدينة الدار البيضاء الكبرى بالفعل عجزا هائلا في تجهيزات القرب.** وقد تقرر في مخططات التهيئة التي تم إصدارها سنة 1989 إنجاز أزيد من 1750 من تجهيزات القرب على مساحة تفوق 1000 هكتار لتلبية الحاجيات الأنية لسكان الأحياء، وبالمناطق المحيطة بالمدار الحضري الأهلة بالسكان على وجه الخصوص. ويكشف التقييم المنجز بعد مضي خمس عشرة سنة من الممارسة ضعف تطبيق الاختيارات التي تم تحديدها: أقل من 20% من المشاريع المبرمجة رأّت النور بالفعل، ولم تعبئ سوى 18% من المساحات المجددة بموجب وثائق التعمير. وقد تم تسجيل النقص أساسا في القطاعات التي يفترض أنها تستجيب بشكل مباشر ويومي لحاجيات السكان.

**يشمل السكن غير اللائق حوالي مليون من المواطنين.** ويزداد عدد سكان الدار البيضاء سنويا ب 100.000 نسمة وهو رقم يعادل سكان مدينة متوسطة في المغرب. ويتعين إذن تلبية حاجيات السكن المترتبة عن النمو الديموغرافي وسد العجز الذي يقدر بأزيد من 250.000 وحدة سكنية.

**بنيات استقبال الاستثمار هي عموما بنايات غير ملائمة.** ففي مدينة الدار البيضاء، تطل البطالة حوالي ربع السكان النشيطين مقابل 16% على الصعيد الوطني. وعلى نحو مفارق، لم تبرح غالبية المناطق الصناعية (30) المبرمجة في التخطيط الحضري والممتدة على 1.100 هكتار عبر تراب الولاية ما يزال في مرحلة المشروع إما بسبب عدم التأهيل أو بسبب غلاء العقار، وذلك بالرغم من الضغط الكبير لطلبات المستثمرين. وقد بينت دراسة حديثة أنجزتها مديرية التهيئة الترابية (مخطط التنظيم الوظيفي والتهيئة SOFA 2004) أن التشغيل الصناعي، المؤهل منه بصفة خاصة قد تراجع بالدار البيضاء خلال العقد الأخير (1994-2002): ضياع 50.000 منصب شغل، خصوصا في قطاعات التأهيل (النسيج، الصناعات المعدنية، الكيمياء والصناعات الغذائية). وتشكل حدة المضاربة العقارية التي تشمل كافة أنشطة الدار البيضاء عامل تسريع لإعادة الانتشار هذا المفضي إلى تمركز السكان بالأحياء التي تعج سلفا بأعداد وفيرة والتي لا تتوفر على ما يكفي من التجهيزات، في حين تتم إعادة توطين الصناعة بالفضاءات الزراعية المحيطة بالمدينة.

**ولا يختلف نظام النقل الحضري عن ذلك في شيء** لأن تسبيره يخضع للعديد من المتدخلين. وإذا كان هذا التجمع العمراني لم يشهد بعد مشاكل خطيرة تتعلق باختناق حركة سير السيارات، ولو أن جودة الهواء بدأت تصل إلى عتبات منذرة بالخطر، فإن حظيرة السيارات تعرف تزايدا مستمرا: ما يمثل 40% من الحظيرة الوطنية، أي 150 مركبة لكل 1.000 نسمة مقابل 10 بالنسبة لمدينة مثل القاهرة. والحال أن المحاولات التي تم القيام بها خلال عقود لتحسين النقل الجماعي بالدار البيضاء تركزت على حلول تقنية، حاجبة بذلك الطفرات الحضرية والمجالية التي تشهدها هذه المدينة الكبيرة. كما أن أنماط النقل الأخرى (شبكة السكة الحديدية، الموانئ)، لم يتم إدماجها كما هو الشأن بالنسبة للنقل الحضري، في إيجاد الحلول لهذه المعضلة.

**تعرف البيئة الحضرية تدهورا مستمرا.** ويمكن إدراك هذا التدهور على مستويات عدة: تضاعف مصادر التلوث والإزعاج، نقص واضح في الحدائق والفضاءات الخضراء: متر مربع واحد بالكاد لكل نسمة لأن غالبية المناطق الخضراء المبرمجة لم تر النور. وعلى مستوى التطهير السائل، لم يتم بعد إنجاز محطات معالجة المياه المستعملة (يتم سنويا صب 600.000 متر مكعب من المياه المستعملة في البحر).

**كل مظاهر النقص هذه تلخص اليوم مسلسلا كاملا من أنماط التدهور وعدم الفعالية والتحكيمات غير الوجيهة.** وهذه الوضعية التي تدعو باستعجال إلى ضرورة القيام بتأهيل ينطلق من إرادة قوية للفضاء العمراني لمدينة الدار البيضاء، تنبؤنا بمسلسلات مماثلة تفعل فعلها بالمدن الأخرى للمملكة، خصوصا منها المدن الكبرى الحالية أو تلك التي ستصير كذلك في المستقبل والتي تقوم بدور قاطرات التنمية الجهوية للمملكة بالفعل في الحاضر وبالقوة مستقبلا.